عندما اكتسح مرشحو م.ت.ف. في الضفة مقاعد البلديات والمجالس القروية؛ والخوف من تحول الحملة الانتخابية الى حملة تحريض على التظاهرات؛ واظهار عدم ثقة المؤسسات الدولية باسرائيل، وأن الاسرائيليين ليسوا الحكام الوحيدين لهذه المناطق (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٨٨/٧/٨).

ومع أن الامور تبدو على جانب كبير من التعقيد في الجانب الاسرائيلي، فانها لا تبدو سهلة في الجانب الفلسطيني أيضاً. فهناك مخاوف من أن يؤدي اختيار المرشحين الى خلافات داخل الصف الوطني الذي تمّ توحيده داخل القيادة الموحدة للانتفاضة؛ وهناك خشية، كذلك، من لجوء السلطات الاسرائيلية الى استخدام تدابير احتياطية لنظام الانتخاب، كالطلب الى المرشحين ابراز شهادات حسن سلوك يتمّ الحصول عليها من الشرطة. مثل هذا التدبير يجعل سلطات الاحتلال تتحكم بقبول، أو رفض، أي من المرشحين بمنحه مثل هذه الشهادة، أو حجبها عنه (**المصدر نفسه**).

هكذا يعود الجدل الى طبيعة السلطة الاولية التي يمكن أن تنشأ في المناطق المحتلة وتتولى ملء الفراغ الاداري في هذه المناطق، خلال الاوضاع الحالية، أو في مراحل لاحقة يتحقق فيها انسحاب الجيش الاسرائيلي من المناطق الرئيسة والمدن والقرى الفلسطينية في الضفة والقطاع.

فعلى الرغم من نجاح القيادة الفلسطينية في ابتكار وسائل تنظيمية فعّالة في مجال بناء سلطة فلسطينية، وبينما كان من السهل، نسبياً، تمزيق عدد من المؤسسات والتركيبات التي أقامها الاحتلال، فان عملية بناء سلطة وطنية فلسطينية تبدو مهمة أصعب بكثير. ولهذه الاسباب لن يكون اعلان العصيان المدني الشامل (كأسلوب رئيس ضاغط من أجل تحقيق الاهداف المطلوبة، في المدى المباشر والمنظور) سهلاً، بل سوف يواجه صعوبات كبيرة (**المصدر نفسه**).

اتجاهان وتجربة

تتفق التنظيمات الفلسطينية المؤتلفة داخل اطار القيادة الموحدة، وكذلك في الشتات الفلسطيني، على أهمية العصيان المدني في المرحلة المقبلة. «فهذه الوسيلة التي لا تعتبر عنيفة، في أساسها، تخفي بين طياتها طاقة عالية [تمكّن] من تحقيق مكاسب سياسية؛ لأن استخدامها، بشكل ناجح، سيفقد اسرائيل الاساس الشرعي الذي تستند اليه في تمسكها بالمناطق [المحتلة]» (رون ـ بن يشاي، **مصدر سبق ذكره**).

بدأ الانتقال الفعلي الى هذه المرحلة منذ أربعة شهور. فقد أدركت القيادة الفلسطينية، التي ركّزت منشوراتها على الاضرابات التجارية ومحاولة الانفصال عن الادارة المدنية الاسرائيلية، ان الحجر أدى مهمته.

من وجهة نظر منظمي الانتفاضة، لقد كانت الاضرابات التجارية ناجحة؛ اذ فشلت كل المحاولات الاسرائيلية في ان تكسرها بالقوة، أو من طريق استعمال «القانون». وبنتيجة ذلك، أعلن الجيش الاسرائيلي والادارة المدنية استسلامهما. وكفّا، في الاسابيع الاخيرة، عن الانشغال بالتجار واضراباتهم (**المصدر نفسه**). واعترفت مصادر مسؤولة في القيادة المركزية الاسرائيلية بأن الانتفاضة تستطيع الاستمرار في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات أخرى، وان الجيش الاسرائيلي يبذل جهده لاتخاذ الاجراءات الضرورية لضبط الوضع والتعامل مع الاحتمالات الممكنة (كينيث كابلان، «الانتفاضة تسير بلا حدود»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٧/٨). وأقر قادة الجيش بفرضيتين، هما: ان الانتفاضة أصبحت أسلوب حياة يتبعها السكان، في المناطق المحتلة، وان م.ت.ف. هي الجسم القائد الوحيد في هذه المناطق.

لكن مرور اسابيع على الاقرار الاسرائيلي بهذه الحقائق، ومرور أربعة شهور على التجربة في مجال العصيان المدني، لم تحل دون استمرار الجدل حول طبيعة العصيان الذي تتجه نحوه الانتفاضة، وما اذا كان يتوجب الاستمرار في الخط الحالي، القائم على الانفصال التدريجي الجزئي عن السلطات الاسرائيلية بطريقة مدروسة ومخطط لها، أو ما اذا كانت المعطيات تسمح بالاتجاه نحو العصيان الشامل، والتصادم مرة واحدة مع جميع المؤسسات والادارات والسلطات التي يمثلها الاحتلال.

فالجبهة الشعبية تدعو الى العصيان المدني